العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

الإعلام السياحي العربي يعاني التهميش وضعف الإمكانيات والتقنيات

استغلال الدراما للجذب السياحي في حدوده الدنيا

إعلام سياحي على طريقة المواطن الصحافي

يفتقر الإعلام السياحي العربي إلى خطة مدروسة لجذب الجمهور وتنشيط القطاع السياحي، في غياب صحافيين محترفين ودراسات متخصصة في طبيعة الجمهور. وبقي هذا النوع من الإعلام أسيرا للمعلومات والبيانات المتاحة له وفق ما توفره الجهات الرسمية وهيئاتها.

الرياض – بحث مجموعة من الخبراء والباحثين في مجال الإعلام السياحي العربي أبرز مكامن الضعف في هذا المجال وعوامل فشله ونجاحه، وتباينت الآراء حول من يتحمل مسؤولية التقصير والخلل في الإستراتيجية الإعلامية.

وقال عماد بن محمود منشي أستاذ مساعد إدارة الفعاليات والإدارة السياحية بكلية السياحة والآثار بجامعة الملك سعود بالرياض، "لا يوجد لدينا في السعودية إعلام سياحي متخصص"، ووصفه بالإعلام الذي لا يؤدي دوره وغير قادر على المبادرة بل يتلقى في انتظار البيانات الصحافية.

وأوضح منشي خلال ورشة الإعلام السياحي المتخصصة التي أقيمت ضمن فعاليات الملتقى العربي الثالث عشر للإعلام السياحي الأسبوع الماضي، أنه لا بد من وجود إعلاميين محترفين وعدم فتح الباب لغير المتخصصين في الإعلام السياحي.

ورغم أن منشي أشار إلى وجود اختلاف بين الإعلام السياحي المختلف عن الترويج السياحي، ويجب الفصل بينهما، إلا أن وسائل الإعلام العربية لا تفرق بين الجانبين وتتعامل معهما على أنهما شيء واحد إضافة إلى ضعفه.

كما أن الإعلام السياحي مهمش ويعاني من ضعف الإمكانيات وعدم مواكبة التقنيات العالمية سواء كانت مسموعة، أو مقروءة أو مرئية.

وتفتقر وسائل الإعلام لوجود برامج متعلقة بالسياحة، كما لا يتم الاهتمام بالجانب السياحي والجذب عند تغطية المعارض والمهرجانات والتي تساهم بشكل كبير في تشجيع وارتفاع الاستقطاب السياحي في العالم، من خلال بثها عن طريق الوسائل العالمية.

وأثار الحديث عن فشل الإعلام السياحي رفضا من قبل الصحافيين الذين حاولوا إخلاء مسؤوليتهم في هذا المجال، وقال الصحافي هشام شوقي من صحيفة "المصري اليوم"، "نحن لم نفشل ولكن وزارات السياحة والهيئات السياحية لا تساعدنا على القيام بدورنا".

بدورها، قالت الإعلامية الأردنية داما الكردي إن "الحكم بالفشل على أعمال الصحافي دون النظر إلى كافة الأبعاد المحيطة بالعمل شيء غير صحيح، والإعلام السياحي مقصر ولكن ليس بفاشل".

ويربط الكثيرون تقصير الإعلام السياحي بعدم وجود خطة موجهة ومدروسة لدى الجهات المختصة عن قطاع السياحة، وغياب التعاون مع وسائل الإعلام بالإضافة إلى عدم وجود الدليل السياحي المناسب في البرامج التلفزيونية من أجل أن يمارس دوره باستخدام الأساليب والطرق الملائمة والمتطورة، والتي من شأنها أن تساهم في جذب اهتمام الجمهور ودفعه لزيارة المعالم السياحية.

ويقول خبراء إنه لا توجد لدى المؤسسات الإعلامية العربية دراسات متخصصة لطبيعة الجمهور، قبل البدء في إعداد الحملات الإعلانية والإعلامية عن المعالم السياحية، بحيث لا يتأثر الجمهور الخارجي والداخلي بنفس المستوى والمؤثرات، إذ أن ما يبحث عنه الجمهور الداخلي يختلف عما يلفت انتباه الجمهور الخارجي وما يجذب اهتمامه.

داما الكردي

الإعلام السياحي العربي مقصر ولكن ليس بفاشل

وصرح عادل المصري المستشار السياحي السابق بالسفارة المصرية بفرنسا، يجب على الإعلام السياحي أن يكون شريكا أصيلا، من خلال دوره الفعال في العملية الترويجية.

وأضاف المصري أن الإعلام في الوقت الحالي يقوم بدوره في حدود المعلومات والبيانات المتاحة له و فق ما توفره الجهة الرسمية وهيئاتها.

ودعا إلى تبنى فكرة إنشاء إدارة متخصصة للأزمات السياحية بالمنطقة العربية على أن لا تكون تحت مظلة أي كيان سياحي عربي مثل منظمة السياحة العربية وأن يتم اختيار خبراء تلك الإدارة من الدول الأعضاء لوضع تصور للحلول لأي أزمة تحدث وسبل الخروج منها والتنبؤ بأي أزمات قادمة من خلال أدوات التحليل والرصد.

ونوّه متابعون إلى دور الدراما التلفزيونية الفعال في دعم الإعلام والترويج السياحي، لارتفاع نسبة المشاهدين، مما يساهم في تفاعلهم مع الأماكن السياحية إلى جانب ارتباطها في أذهانهم بأحداث العمل.

وتبدو هذه النقطة رغم أهميتها غائبة عن القائمين على الدراما والإعلام وشركات الإنتاج، رغم حجم الإنتاج الدرامي الكبير في العالم العربي الذي يعد عاملاً إيجابياً في الترويج، في حين أن دولا أخرى مثل تركيا حققت ارتفاعا كبيرا في العائدات السياحية بسبب الأعمال الدرامية. وقد شكل استغلال أو توظيف الفن لاسيما الدراما قيمة إضافية وقوة ناعمة في الترويج والتسويق السياحي في السنوات الأخيرة.

وأظهرت نتائج استطلاع للرأي، أن من يتابعون الأفلام والمسلسلات التركية حول العالم، تزداد احتمالية زيارتهم لتركيا كسيّاح، مقارنة بالأشخاص الذين لم يتابعوا هذه الأعمال الفنية.

وأفاد بيان صادر عن منصّة نتفليكس، أن استطلاع الرأي الذي أجري في ثماني دول، أظهر دور الأفلام والمسلسلات التركية المعروضة عبر نتفليكس، في تشجيع مشاهديها على زيارة تركيا، بحسب ما ذكرت وكالة الأناضول التركية.

وتولي الدول العربية اهتماما اليوم بالإعلام السياحي بعد الأضرار التي لحقت بالقطاع بسبب تداعيات فايروس كورونا وتوقف الأنشطة السياحية، وهو ما يستوجب تطوير الإعلام السياحي وتنشيطه.

وقال خالد آل الدغيم رئيس الجمعية السعودية للإعلام السياحي "سعينا لتدشين جمعية الإعلام السياحي بالسعودية مهمتها الأولى هي إعداد الكوادر التي تليق بمكانة المملكة وطموح أهداف رؤية 2030".

ولفت آل دغيم المتخصص في الإعلام السياحي أن الجمعية ترحب بكل من يمثل الإعلام السياحي وأنماطه، مؤكداً أن الجمعية ستتيح المجال للنقاش وطرح الآراء حول صناعة الإعلام السياحي، وتحديد من هو الإعلامي المتخصص في السياحة، والتواصل مع التجارب العربية والعالمية والإقليمية.

وأضاف أن "الجمعية تعتبر قوة ناعمة لمكانة المملكة السياحية وخاصة إننا كسعوديين نتصدر استخدام وسائل الإعلام التواصلي والمجتمعي وهو الإعلام الجديد ومنصاته المختلفة".

وأشار إلى أن الهدف هو إنتاج محتوى إعلامي سياحي يواكب تحديات صناعة الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم.

وتستقطب الجمعية لعضويتها الخبراء والإعلاميين المتخصصين في القطاع السياحي القادرين على تقديم محتوى خلاق وأفكار إيجابية لتحقيق أهداف الجمعية.

كما تستعين بخبراء وجهات استشارية لوضع خطة إستراتيجية للعمل خلال الثلاث السنوات القادمة للمساهمة في تعزيز دور السياحة في تحقيق رؤية 2030 والأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والترفيهية للسياحة؛ وذلك بالتوعية بأهمية السياحة الداخلية وتعزيز قدرات القطاع السياحي على جذب السياح من العالم.

بؤس الإعلام في جزائر الرئيس تبون

حميد زناز
كاتب جزائري

بغض النظر عن فترة قصيرة امتدت من 1990 إلى أواخر 1993، لم تكن الحرية سمة الساحة الإعلامية الغالبة في الجزائر. ولكن لم نعرف انغلاقا وخنقا لحرية الصحافيين مثلما يحدث منذ اعتلاء عبدالمجيد تبون كرسي الرئاسة.

في التصنيف العالمي لحرية الصحافة حسب تقرير "مراسلون بلا حدود" لسنة 2020 جاءت الجزائر في المرتبة الرابعة مغاربيا و146 عالميا. لقد تراجعت الجزائر بخمسة مراكز مقارنة بتصنيف سنة 2019 الذي احتلت فيه 141 من أصل 180 دولة.

ووصفت المنظمة الدولية المشهد الإعلامي في البلد بأنه مقيد بقوانين سالبة للحرية الإعلامية ودقت ناقوس الخطر في تقريرها كاتبة أن حرية الصحافة أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى في الجزائر.

كما ذكّر التقرير باحتجازات ومحاكمات الصحافيين المتكررة والمؤجلة وسجن بعضهم بتهم فضفاضة كتهديد الوحدة الوطنية وتقويض النظام العام وأمن الدولة. وأشارت المنظمة أيضا إلى ذلك الحجب غير المعقول للعديد من المواقع الإخبارية.

لم تتوقف المضايقات والضغوط على الصحافيين في جزائر تبون الجديدة المزعومة ولا تزال مستمرة في سنة 2021 بل ازدادت ضراوة وبات الصحافيون يقادون إلى مراكز الشرطة لا لشيء سوى لأنهم يحاولون تغطية مظاهرات الحراك. ولكن ما لا يشير إليه التقرير هو تلك السيطرة الكاملة من طرف السلطات على جل وسائل الإعلام مكتوبة ومرئية ومسموعة، عمومية وخاصة. فالمتابع لما يكتب ويبث، يخيّل إليه أن السلطة في الجزائر ملاك يسلك الطريق المثالي لتنمية البلاد ودمقرطتها وأن المعارضة قلة من العملاء والمغرر بهم يعملون على تنفيذ أجندات أعداء الجزائر في الخارج. وبغض النظر عما يسمى زورا بالقطاع العمومي والذي هو في الحقيقة إعلام حكومي صرف يأتمر بأوامر السلطة وهو مجرد بوق لها، تشد السلطة وسائل الإعلام الخاصة من اليد التي توجعها إذ تحتكر توزيع مساحات الإشهار عن طريق المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار والتي دونها تعلن جل تلك العناوين الصحافية والقنوات إفلاسها.

كثرت الإشاعات والإشاعات المضادة وغابت الحقيقة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى إنكار السلطة لحق أساسي من حقوق الصحافي وهو حق الوصول إلى الخبر

ريع إشهاري يسيل لعاب متطفلين على الإعلام جاؤوا إلى القطاع فقط من أجل الاستفادة من سخاء الخزينة العمومية. وهو ما جعل صحفهم التي لا يقرأها أحد وقنواتهم التي لا يصدقها أحد تكذب وتفبرك الإشاعات للدفاع عن أطروحات النظام ولا تغطي ما يحدث على أرض الواقع إلا من أجل التشويه كما تفعل مع مظاهرات الحراك كل ثلاثاء وجمعة حيث لا تشير إلى أعداد المحتجين المتعاظمة كل أسبوع ولا إلى اعتقالات وقمع الكثير منهم.

ولم يجانب المحامي سعيد زاهي الذي يدافع عن الكثير من الصحافيين في المحاكم حينما يقول على أمواج إذاعة "رايدو مغرب"، المحجوبة في الجزائر، في الثالث من مايو الماضي بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة إن النظام الجزائري "يتربّب" على الصحافة. وما يدل على بؤس حال الصحافيين في الجزائر هو محاولة أكثر من 100 عنصر منهم المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة طمعا في التخلص من المهنة والحلم بالفوز بمقعد في البرلمان!

يتبجح النظام بوجود أكثر من 180 صحيفة يومية وأسبوعية في الجزائر و55 قناة تلفزيونية وبأن عدد المواقع الإخبارية قد وصل إلى 75 وعدد الصحافيين إلى 800.. فكأن حرية الصحافة تقاس بعدد الصحف والقنوات بينما الكل يعلم أن بعض تلك الصحف لم تكن تصدر أصلا بل كانت تستفيد من الريع الإشهاري فقط وبعضها الآخر لا تطبع سوى بضع نسخ. أما المطبوعة منها فلا تقدم عملا إعلاميا بل تمتهن مجرد المدح للحاكم والتضليل للمحكوم.

ونفس الشيء ينطبق على القنوات التي لم يعد يصدقها أحد وأصبحت تنافسها وتتغلب عليها قنوات الهواة التي تبث على يوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي التي غدت مصدر الأخبار الأول لدى أغلبية الجزائريين ومن هنا كثرت الإشاعات والإشاعات المضادة وغابت الحقيقة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى إنكار السلطة لحق أساسي من حقوق الصحافي وهو حق الوصول إلى الخبر إذ لا قانون يلزم المؤسسات أو الإدارات أو الحكومة ذاتها بتقديم المعلومة للصحافة وهو أخطر أشكال الرقابة بل الرقابة ذاتها.

لم يشارك الرئيس تبون في الاحتفال بليلة القدر ولا صلاة عيد الفطر كما جرت العادة بالنسبة إلى كل من سبقوه منذ الاستقلال. ولا صحيفة ولا قناة تلفزيونية ولا بيان رسميا أثار هذا الغياب غير المعهود لرئيس الجمهورية على الإطلاق.

"الصح – آفة "، بمعنى الحقيقة آفة، ذلك عنوان أسبوعية هزلية شهيرة كانت تصدر بوهران في بداية التسعينات تم القضاء عليها بسرعة. فهل تنبّه النظام منذ ذلك الوقت أن الحقيقة آفة تهدد بقاءه؟

الجيش يكرس سلطته بقمع الصحافيين في باكستان

إسلام آباد – منع صحافي باكستاني بارز من تقديم برنامجه التلفزيوني، عقب انتقاده الجيش الذي أصبح من ضمن المحرمات الإعلامية، ويكرس صورته كسلطة لا يطالها النقد تحت طائلة عقوبات متنوعة من القتل والاعتداء والخطف والمنع من العمل.

وتم منع حامد مير، أحد الصحافيين البارزين في باكستان، من تقديم برنامجه على قناة جيو الباكستانية، وكتب مير، الذي لديه أكثر من 6 ملايين متابع "لا يعد ذلك شيئا جديدا بالنسبة لي".

وتتزايد الشكاوى من تلقي المؤسسات الإعلامية والصحافيين تهديدات منذ أن تولت حكومة رئيس الوزراء عمران خان مقاليد السلطة عام 2018، عقب انتخابات، يتردد أن الجيش قام بالتلاعب بها.

وكان قد جرى منع مير من تقديم البرنامج في الماضي، كما تلقى ست رصاصات عام 2014، في إحدى محاولات الاغتيال التي تعرض لها.

وقال "نجوت من عدة محاولات اغتيال ولكن لا أستطيع أن امتنع عن رفع صوتي لصالح الحقوق التي يكفلها الدستور. وهذه المرة أنا مستعد لأي تداعيات ومستعد للمضي لأي مدى لأنهم يهددون أسرتي".

وانتقد مير الأسبوع الماضي رئيس الاستخبارات وطالب بمحاسبته على واقعة الهجوم على أحد زملائه.

وكان ثلاثة رجال على الأقل ملثمين ومسلحين بالبنادق قد اقتحموا شقة تور وكمموا فمه وقيدوه وعذبوه في الخامس والعشرين من مايو الماضي، وقاموا بتعذيبه لانتقاده الجيش.

وقال تور"لم يحدث تقدم في القضية.. ليس لدي أمل في تحقق العدالة".

وأفادت منظمة العفو الدولية "على السلطات حماية حرية الصحافة في بيئة قمعية بالفعل. الرقابة والمضايقة والعنف البدني لا يجب أن تكون الثمن الذي يدفعه الصحافيون مقابل أداء وظائفهم".

ونظم الآلاف من الصحافيين في باكستان الجمعة الماضية مظاهرات احتجاجية في جميع أنحاء البلاد ضد حملة قمع حرية الصحافة في أعقاب الهجوم على تور.

كما انضم نشطاء حقوقيون ومحامون وطلاب إلى الصحافيين في احتجاجات أمام نوادي الصحافة في جميع المدن والبلدات الرئيسية.

الشكاوى تتزايد من تلقي المؤسسات الإعلامية والصحافيين تهديدات منذ أن تولى عمران خان السلطة عام 2018

ودعا الاتحاد الفيدرالي الباكستاني للصحافيين، وهو منظمة جامعة للعديد من هيئات الإعلاميين، إلى الاحتجاجات بعد سلسلة الاعتداءات على الصحافيين.

وفي أبريل الماضي أطلق مسلح النار على صحافي آخر وأصابه خارج منزله في إسلام أباد.

وقال الأمين العام للاتحاد الفيدرالي الباكستاني للصحافيين، ناصر زيدي، خلال الاحتجاج في مدينة كراتشي جنوبي البلاد "نحن نتعرض للهجوم، لكننا لن نرضخ لمثل هذه التكتيكات".

وكانت صحافيات باكستانيات قد حذرن أيضا مما وصفنه بأنه "حملة منسقة" من الهجمات على وسائل التواصل الاجتماعي ضد أولئك الذين ينتقدون سياسات الحكومة.

وأعربت مفوضية حقوق الإنسان، على لسان الناطق باسمها روبرت كولفيل، عن قلق متزايد إزاء العديد من حالات التحريض على العنف، ضد الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في باكستان، ولاسيما ضد النساء والأقليات.

وفي العام الماضي، قُتل ما لا يقل عن أربعة صحافيين ومدونين بسبب تغطيتهم الصحافية. وكان من بينهم أروج إقبال، وهي امرأة قُتلت بالرصاص في لاهور أثناء سعيها لإطلاق جريدتها المحلية. كما قُتلت الصحافية شاهينا شاهين برصاص مجهولين في كيش بمنطقة بلوشستان.

وفي الغالبية العظمى من هذه الحالات، لم يتم التحقيق مع المسؤولين عنها ومقاضاتهم ومحاسبتهم.

وشدد كولفيل، على الحاجة إلى إجراء تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة بهدف ضمان المساءلة في حالات العنف والقتل.

كل من ينتقد الجيش مستهدف